الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

التقرير الاقتصادي السنوي 2002م

مقدمـــــــــة

اولا : أبعاد النمو الاقتصادي

ثانيا : أبعاد النموالاجتماعي

ثالثا : قضايا اقتصادية واجتماعية

رابعا : توقعات الأداء الاقتصادي لعام 2003م

مقدمة

(رجوع للبداية)

تعد المرحلة الراهنة حاسمة في مسيرة العمل الوطني حيث تتوالى الأحداث والمستجدات بالمنطقة ، مخلفة ورائها آثار وانعكاسات وتحديات وتفرض قيودا و محددات يتحتم على كل دولة التعامل معها ومواجهة آثارها خلال المرحلة القادمة لصياغة مسارات جديدة نحو مستقبل يتوافق مع طموحات وتطلعات شعوب المنطقة لغد فضل .

إن النفط الذي يعد المورد الأساسي لدول المنطقة ، كما انه الشريان الرئيسي للطاقة في العالم هو ايضا محور الصراعات , ومن المتوقع ان يظل كذلك في المدى البعيد , الأمر الذي يلقى بظلاله و انعكاساته ليس على دول المنطقة فحسب بل على العالم اجمع, مما يضع على كاهل الدول مسئولية إعمال الفكر وإيجاد السبل و ابتكار الوسائل الكفيلة بمواجهة الآثار و الانعكاسات غير المواتية لتلك الأحداث والصراعات.

تسعى الدولة في المرحلة القادمة وسط هذا الزخم من الأحداث وعدم الاستقرار إلى المحافظة على المكتسبات التي تحققت ، وتعمل جاهدة على تجاوز سلبياتها بالسرعة الممكنة ، مع تحقيق معدلات نمو جيدة ، وتفرض كل هذه التناقضات وجوب استمرار سياسة

تنويع مصادر الدخل ، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار وتشجيعه بكل الوسائل ، وإفساح المجال للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في عمليات التنمية , مع مراعاة البعد الاجتماعي بما يضمن الرفاهية للمجتمع و يصون مكتسبا ته .

لقد سعت وزارة التخطيط من خلال تقديم " التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لعام 2003 " إلى تصوير ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالدولة ، خاصة بعد ان اعطي البعد الاجتماعي مساحة اكبر في هذا التقرير لما له من اهمية فهو اداة التنمية ومرآتها ، وتامل الوزارة ان يكون هذا التقرير عونا للمسئولين والباحثين لرسم السياسات واتخاذ القرارات وتوثيق الابحاث ، استكمالا لمسيرة النهضة التي أرسى دعائمها صاحب السمو الشيخ / زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله ".

الله ولي التوفيق

حميد بن أحمد المعلا

وزير التخطيط

(رجوع للبداية)

اولا : أبعاد النمو الاقتصادي

حقق الاقتصاد الوطني أداء جيدا في عام 2002 أنعكس على معدلات النمو بشكل عام في كافة القطاعات الاقتصادية رغم التراجع الذي شهده الاقتصاد العالمي ، فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي في عام 2002 نموا بلغ 2.5 % مقارنة بعام 2001 ، ويعزى ذلك النمو الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية حيث نمت خلال الفترة ذاتها بمعدل نمو بلغ 5.2% مما يعد مؤشرا إيجابيا على نجاح سياسة الدولة في تأسيس اقتصاد متنوع الموارد وراسخ له مقومات الاستمرارية .

لقد بلغ حجم الاستثمارات الثابتة عام 2002 ما يقرب من 61.8 مليار درهم بعد أن كانت في عام 2001 نحو 60.2 مليار درهم ، وأرتفع حجم التجارة الخارجية من 316 مليار درهم عام 2001 إلى 326 مليار درهم عام 2002 ، كما إرتفع حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي من 159 مليار درهم عام 2001 إلى 169 مليار درهم عام 2002 ، وتشير تقديرات الوزارة إلى أرتفاع حجم السكان من 3488 ألف نسمة عام 2001 إلى 3754 ألف نسمة عام 2002 وكذلك إرتفع عدد المشتغلون من 1929 ألف مشتغل إلى 2031 ألف مشتغل في نفس الفترة كما زادت كتلة الأجور في نفس الفترة من 71 مليار درهم إلى 76 مليار درهم

وفيما يلي ملخص لأهم المتغيرات الاقتصادية والتى تبرز مدى التطور في اقتصاد الدولة عام 2002 .

1.الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الاجمالي حوالي 260.6 مليار درهم عام 2002 مقارنة بحوالي 254.2 مليار درهم عام 2001 ، حيث حقق نموا بلغ 2.5% عن عام 2001 ، ويعزى هذا النمو الى القطاعات غيرالنفطية حيث ارتفع ناتجها من نحو 179.2 مليار درهم عام 2001 الىنحو 188.5 مليار درهم عام 2002 بمعدل نمو بلغ 5.2% وذلك لارتفاع ناتج قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والزراعة والعقارات عما كان عليه عام 2001 ، وأصبحت نسبة مساهمة القطاعات غير نفطية في الناتج المحلي حوالي 72.4 % بعد أن كانت عام 2001 حوالي 70.5 % .

وبإستعراض هيكل الناتج المحلي قطاعيا نجد أن القطاع النفطي بمكوناته من نفط خام وصناعات نفطية حقق في عام 2001 ما نسبته 35.5 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بينما أنخفضت هذه النسبة إلى 33.6 % عام 2002 بسبب أنخفاض كميات إنتاج

النفط الخام عام 2002 . كما شكلت القطاعات الحكومية بما تحتويه من قطاعات الكهرباء والخدمات الحكومية وبعض الأنشطة لقطاع النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته 18 % عام 2001 أرتفعت في عام 2002 ليصل إلى 19.6 % أما الناتج المحلي للقطاع الخاص المتمثل في قطاع الصناعات التحويلية الأخرى والتشييد والبناء والعقارات فقد حقق ما نسبته 46.5 % عام 2001 أرتفعت تلك المساهمة لتصل إلى 46.8 % عام 2002 .

توزيع قطاعي للناتج المحلي الإجمالي

مليار درهم

السنوات / التوزيع القطاعي	2001		2002	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
القطاع النفطي	90.3	35.5	87.7	33.6
ـ نفط خام	75	29.5	72.1	27.7
ـ صناعات نفطية	15.3	6.0	15.6	5.9
القطاع الحكومي	45.8	18	51	19.6
القطاع الخاص	118.1	46.5	121.9	46.8
الناتج المحلي الإجمالي	254.2	%100	260.6	%100

وبتتبع هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدولة نجد أن أبرز القطاعات هي قطاع النفط والصناعة والخدمات الحكومية والتجارة حيث ساهمت مجتمعة بنحو 62% من ناتج الدولة ، أستحوذ نشاط استخراج النفط الخام والغاز على 29.5 % من إجمالي الناتج بالدولة عام 2001 أنخفض في عام 2002 ليصل إلى 27.7 % من إجمالي الناتج بسبب انخفاض كميات الإنتاج ، ويأتى قطاع الصناعات التحويلية من حيث أهمية تمثيله في هيكل الناتج بالدولة بنسبة 14 % عام 2002 بينما كان نحو 13.8 % عام 2001 ، لقد تطورقطاع الصناعات التحويلية في السنوات الأخيرة وتنوعت أنشطته بسبب

اهتمام الجهات المعنية في الدولة بتوفير المناخ الملائم لقيام الصناعات المختلفة ، كذلك ساهم بروز المناطق الحرة المنتشرة بالدولة في نمو تلك الصناعات .

ونظرا لتزايد اهتمام الدولة بالجانب الخدمي ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة عام 2002 حيث حقق 11 % بينما كان في عام 2001 نحو 10.6 % ، كما لعب قطاع التجارة دورا هاما في النشاط الاقتصادي بالدولة اتضح من خلال تطور نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح في الناتج المحلي حيث بلغت نسبة المساهمة 9.3 % عام 2002 بينما كانت نحو 9 % عام 2001

2.الاستثمارات الثابتة

يعد الاستثمارقاطرة النمو , ومن هنا كان إهتمام الدولة المتزايد بتمويل مشروعات التنمية خاصةالكبيرة والانتاجية , إضافةالىتقديم الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص لتنمية الاستثمارات المحلية ولجذبا للإستثمارات الأجنبية للمساهمة في حركة التنمية ، ويعتبر متغير الأستثمار من أهم المؤشرات التى يستدل بها على قياس حركة وتطور مجمل النشاط الاقتصادي ، وبسبب طبيعة اقتصاد الدولة وحجم الطاقات الإدخارية الكبيرة المتاحة .

فقد شهد عام 2002 حجم استثمارات بلغت 61.8 مليار درهم بزيادة قدرها 2.6 % عن عام 2001، وبلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي عام 2002 نحو 23.7 % ، ويشير هيكل الاستثمارات إلى أن الحكومة قد أستحوذت على ما نسبته 22.3 % من جملة الاستثمارات عام 2002 أما القطاع العام فقد استحوذ على 35 % بينما استثمار في القطاع الخاص استحوذ على 42.7 % من جملة الاستثمارات خلال نفس العام ، ولقد تركزت الاستثمارات خلال عام 2002 بالمشروعات الإنتاجية حيث قدرت قيمتها بنحو

28.6 مليار درهم وبنسبة 46.4 % من إجمالي الاستثمارات في نفس العام مقارنة باستثمارات انتاجية قيمتها 27.7 مليار درهم نفذت عام 2001 ، وهو دليل على إهتمام الدولة بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية لاسهامها المتزايد في الناتج المحلي خاصة وقد تهيأت في المرحلة الظروف المواتية لنموها بغية إحداث التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني ، واستكمالا لمنظومة الإتجاه نحو الاستثمارات الإنتاجية فقد بلغ استثمار قطاعات الخدمات الإنتاجية ما قيمته 27.1 مليار درهم بنسبة 43.8 % من جملة الاستثمارات في عام 2002 مقارنة بحوالي 26.9 مليار درهم عام 2001 ، أما القطاعات الخدمية والتي توليها الدولة أهمية خاصة كونها وسيلة اساسية من وسائل التنمية البشرية ، فقد بلغت استثماراتها نحو 6.1 مليار درهم بنسبة 9.8 % من جملة الاستثمارات في عام 2002 بينما كانت نحو 5.5 مليار درهم في عام 2001 .

وبمتابعة هيكل الاستثمارات على مستوى القطاعات الاقتصادية ، نجد أن هناك خمسة قطاعات استحوذت على ما نسبته 72.1 % من جملة الاستثمارات أبرزها قطاع الصناعات التحويلية وخاصة نشاط الصناعات النفطية إذ وظف استثمارات بنسبة 16.8 % من جملة الاستثمارات ، كذلك وظف قطاع النقل والتخزين والاتصالات استثمارات نسبتها 16.7 % في مشاريع ضخمة مثل استثمارات طيران الامارات وتوسيع مطار دبي الدولي وطريق دبي الدائري وطريق العين / المفرق وتطوير طريق طريف/ ليوا ، ويأتي قطاع العقارات وخدمات الأعمال في المرتبه الثالثة بنسبة 16.2 % من جملة الاستثمارات ويتمثل في مشروعات سكنية وغير سكنية ، أما قطاع الصناعات الاستخراجية فقد حقق استثمارات بلغت نسبتها 12.8 % من جملة الاستثمارات ويرجع هذا للمشروعات التي تنفذها شركات البترول في التنقيب وتطوير الحقول النفطية والغاز ، أما قطاع الخدمات الحكومية فقد استثمر بما نسبته 8.6 % وتتمثل تلك

الاستثمارات في مشروعات الخدمات التعليمية والصحية المنتشرة في ارجاء البلاد وعلى كافة المستويات

3.الاستهلاك النهائي

تعتبر اتجاهات نمو متغير الاستهلاك النهائي بشقيه الحكومي والعائلي من المؤشرات المهمة في قياس تطور مستويات المعيشة ، فخلال السنوات الماضية وعلى الرغم من الظروف المالية الغير مستقرة التي نتجت عن تذبذب عوائد عمليات إنتاج وتصدير النفط الخام فإن الاستهلاك النهائي لم يتأثر بل أنه في زيادة مستمرة ، حيث عملت الحكومة على الإستمرار في تطوير ونشر الخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان وخدمات المرافق.

وتشير البيانات إلى أن حجم الاستهلاك النهائي أرتفع من 159 مليار درهم في عام 2001 إلى 168.6 مليار درهم عام 2002 بنسبة زيادة قدرها 6% ، وبتحليل هيكل الاستهلاك النهائي نلاحظ أرتفاع الاستهلاك الحكومي من 41.8 مليار درهم عام 2001 إلى 44.2 مليار درهم عام 2002 بنسبة زيادة قدرها 5.7 % كما ارتفع الاستهلاك الخاص (العائلي) من 117.2 مليار درهم عام 2001 إلى 124.4 مليار درهم عام 2002 بنسبة زيادة قدرها 6.1 % ، ويلاحظ أن معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك الحكومي أقل من معدل زيادة في الاستهلاك العائلي بسبب زيادة ترشيد الانفاق وقدرة الحكومة على السيطرة على مصروفاتها ، أما الزيادات في الاستهلاك العائلي فتعزى لنمو السكاني وكذلك ارتفاع مستوى معيشة والارتفاع في الأسعارلمعظم السلع الاستهلاكية ، اذ تشيرالبيانات إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك أرتفعت من 113 % عام 2001 إلى 115.5 % عام 2002 .

4.التجارة الخارجية

تجاوز اجمالي حجم التجارة الخارجية للدولة حجم الناتج المحلي الاجمالي ، حيث بلغت نسبة التجارة الى الناتج عام 2001 نحو 124.3 % ارتفعت تلك النسبة عام 2002 لتصل الى نحو 125 % ، مما يدل على مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي إرتباط اقتصاد الدولة بشكل كبير بالسوق العالمي ، لذا يتأثر الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية إلى حد كبير بأوضاع ومستوى الأسعار في الاسواق العالمية ، وهذا الوضع يدعونا الى زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية للوفاء باحتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية سعيا لتقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية .

لقد حقق الميزان التجاري فائضا قدره 42 مليار درهم عام 2001 انخفض في عام 2002 ليبلغ 38.4 مليار درهم وذلك بسبب انخفاض حجم الصادرات النفطية من 65.2 مليار درهم إلى 62.2 مليار درهم في نفس الفترة .

وتشير البيانات أن حجم الصادرات ارتفع من 179.1 مليار درهم عام 2001 إلى 182.1 مليار درهم عام 2002 وبتحليل هيكل الصادرات نجد ان النفط الخام يمثل حوالي 34.1% في عام 2002 من حجم الصادرات ، وان إعادة التصدير تمثل 29.4 % ، وان صادرات من المناطق الحرة بلغت نسبتها 14.3 % ، ومن المشتقات النفطية 6.8 % ومن الغاز المسيل 6.6 % ومن السبائك الذهبية 4.3 % ومن السلع الصناعية 3.9 % ومن السلع الغذائية 0.5 % .

كما ان حجم الواردات ارتفاع ايضا من 137 مليار درهم عام 2001 إلى 143.7 مليار درهم عام 2002 وتشكل السلع الاستهلاكية 36 % من هيكل الواردات لعام 2002 ، كما ان السلع الرأسمالية تشكل 30.5 % ، أما الواردات من السلع الوسيطة تمثل 26.6 % ، بينما الواردات من السبائك الذهبية 6.9 % .

5.الماليةالعامة:

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا حيويا في تحقيق التوازن للاقتصاد الداخلي ، فهي الأداة الفاعلة التي تملكها الحكومة لتحقيق ذلك ، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي الممول الرئيسي لمشاريع وبرامج التنمية.

ومما لاشك فيه أن خطط ومشاريع التنمية تأثرت سلبا بالعجز المزمن في الموازنات الخليجية ، من هنا جاء اهتمام الدولة بالموازنة العامة للبحث عن موارد جديدة من جهة وتطوير وسائل وأساليب الإنفاق من جهة أخرى ، ونجد ان لوزارة التخطيط العديد من الدراسات التي ركزت على موضوع العجز وكيفية علاجه في الموازنة العامة للحكومة الاتحادية .

وسعت وزارة المالية والصناعة لتطوير الموازنة العامة للدولة الاتحادية حيث إعتمدت ميزانية البرامج والأداء كوسيلة لترشيد الإنفاق والوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد وأقرت إعداد الموازنة للأعوام 2004 ، 2005 ، 2006 ، على أساس موازنة البرامج والأداء بدلا من موازنة الاعتمادات بربط الاعتمادات بالأنشطة التي تقوم بها الوحدات الحكومية وبمدى تحقيقها للهداف المراد الوصول إليها ، وتم الإنتهاء من إعداد التصور الاولي لميزانية البرامج والأداء لوزارات الدولة وذلك طبقا لمشروع التحول من النظام المالي الحالي إلى نظام ميزانية البرامج والأداء .

ولإضفاء صفة العمل المالي الموحد على كافة الموازنات العامة المحلية بالدولة وكذلك للاستفادة من المزايا المتعددة لتطبيق هذا النوع من الميزانيات ، فإن الدعوة لتعميم العمل بموازنات البرامج والأداء بكافة الدوائر المالية المحلية لهو مطلب ضروري .

بالنظر إلى البيانات المالية للدولة خلال عام 2002 يتبين أن هناك عجزا في الفائض النهائي بلغت نسبته 9.7 % للناتج المحلي

الإجمالي لنفس العام وهي نسبة عالية مقارنة بالمعدلات العالمية المقبولة وهي حوالي 3 % .

وبتحليل هيكل المالية العامة بين عامي 2001 ، 2002 نلاحظ أن الفائض الجاري حقق عجزا عام 2002 بلغ 2.3 مليار درهم بينما حقق عام 2001 فائضا بلغ 9.6 مليار درهم ، وتعزى اسباب العجز عام 2002 إلى تراجع عوائد النفط والغاز الطبيعي ، ويعد الفائض الجاري هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تراجعه وعدم استقراره يستوجب التدخل لتصحيح ذلك .

ويلاحظ انخفاض الإيرادات من 75 مليار درهم عام 2001 إلى 63 مليار درهم عام 2002 ، يرجع لانخفاض عوائد النفط والغازالطبيعي من 52 مليار درهم عام 2001 إلى 41 مليار درهم عام 2002 ، إذ بلغت نسبتها لجملة الإيرادات عام 2002 نحو 65.2 % بينما كانت عام 2001 نحو 68.9 % ، زادت بالمقابل نسبة مساهمة الايرادات الجارية من 27.6 % عام 2001 إلى 30.6 % من جملة الإيرادات عام 2002 وهذا الانخفاض في نسبة المساهمة في الإيرادات النفطية مقابل زيادة في الإيرادات الجارية المتمثلة في الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية يعد تطورا في الاتجاه الصحيح .

ونتيجة لسياسة ترشيد الإنفاق وتماشيا مع الانخفاض في الإيرادات ، انخفضت النفقات الحكومية من 97.7 مليار درهم عام 2001 إلى 88.6 مليار درهم عام 2002 لانخفاض النفقات الرأسمالية من 35 مليار درهم عام 2001 إلى 25.5 مليار درهم عام 2002 .

و تشير البيانات إلى أن التحويلات الجارية مثلت 33 % من جملة النفقات العامة للدولة عام 2002 والتي تشمل المساعدات والتبرعات والتعويضات وكذلك ميزانيات الهيئات المستقلة بالحكومة الاتحادية ، ونالت المشروعات الاستثمارية والإنمائية ما نسبته

15.8 % من النفقات العامة للدولة ، والمستلزمات السلعية والخدمية 15.6 % والتحويلات الرأسمالية 11.5 % ، والقروض 1.9 % .

ثانيا : أبعاد النمو الاجتماعي **(رجوع للبداية)**

تسعى الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة وتؤمن بأن العنصر البشري هو حجر الزاوية والهدف الاساسي فيها ، لان تنمية الانسان ثروة تحسب في رصيد الامكانيات المتاحة وتدفع بعجلة التنمية الى الامام ، لقد ثبت ان التنمية الاقتصادية لا تؤدى بمفردها إلى تحسين مستوى معيشة الافراد باعتبارأن ثمارها قد لا يدركها الكل على قدم المساواة ، وانما يتعين معالجة قضية التنمية من منطلق تكامل الجانبين ، الاقتصادي والاجتماعي ، باعتبارهما جناحي عملية التنمية التى يعد الانسان اوالفرد أداتها وهدفها النهائي في ذات الوقت.

لقد واكبت التنمية الاجتماعية بالدولة التنمية الاقتصادية في كل مراحل تطورها ، وحرصت الدولة على أن تكون برامج ومشروعات وخطط التنية الاجتماعية ملبية لإحتياجات المجتمع ، فعمدت إلى تعديل القوانين والتشريعات بما يخدم الرعاية والتنمية الاجتماعية ، ومع أستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني والتوسع الحضري ، قامت الدولة بتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية الراقية سواء كانت صحية أو تعليمية أو ثقافية أو أمنية أو رعاية اجتماعية ، وهذه الخدمات المتوالية دليل على حرص الدولة على المحافظة على مستوى معيشي لائق كانت نتيجته أن صنفت الإمارات ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية في التقارير الدولية للتنمية البشرية الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي .

اتجاهات التركيبة السكانية :

شهدت الدولة منذ قيامها في عام 1971 وحتى الآن تحولات جذرية شملت جميع نواحي الحياة حيث تحققت إنجازات تنموية هائلة أحدثت نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة وبرزت على اثرها العديد من القضايا التي واجهت الدولة وخاصة قضية تنويع مصادر الدخل والسكان والقوى العاملة .

ففي مجال السكـــــان زاد عدد سكـــــان الدولة من (557.887) نسمة في عام 1975 إلـــــى (1.042.099) نسمة عام 1980 ، بمتوســـط معدل نمو سنـــــوي قدره (12.5%) ، وقد حدثت هذه الزيادة الكبيرة بسبب تيارات الهجرة الوافدة للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت ارتفاع عائدات النفط خلال تلك الفترة، وقد تمثلت عملية التنمية في التوسع في التعليم والرعاية الصحية وإقامة عدد كبير من مشروعات البنية الأساسية الأمر الذي تطلب الاستعانة بالعمالة الأجنبية بتخصصاتها المختلفة .

واستمرت الزيادة السكانية خلال النصف الأول من الثمانينيات حيث بلغ عدد السكـــــــــــان (1.379.303) نسمة في عام 1985 بمتوسط معـــــدل نمو سنوي قدره (5.6%)، واستمرت الزيـــــادة السكانيـــة خلال العشـــر سنوات التالية بنفس معدل النمو حيث بلغ عدد السكـــــــــــان (2.411.014) نسمة في عام 1995 وإذا استمرت الزيادة السكانية بنفس المعدل المشاهد فإنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في عام 2007 أي بعد حوالي 12 سنة من آخر تعداد.

ويعتبر معدل النمو الحالي (5.6%) لدولة الإمارات من أعلى معدلات النمو في العالم، وفقا لتقديرات الأمـــم المتحـــدة فقد بلغ متوسط النمـــو السنوي لسكان العالم ككل (1.4%) خلال الفترة (1990-2000) ، وبحساب معدل الزيادة الطبيعية لسكان دولة

الإمارات خلال آخر عشر سنوات تتوفر عنها بيانات المواليد والوفيات (1990-1999) نجد أنه بلغ 1.9% أي أن الزيادة الحادثة في السكان نتيجة للزيادة الطبيعية بلغت 1.9 لكل مائة من السكان .

وبحساب معدل صافي الهجرة الدولية لدولة الإمارات خلال نفس الفترة (1990-1999) نجد أنه بلغ 3.1% أي أن الزيادة الحادثة في السكان نتيجة لصافي الهجرة الدولية بلغت 3.1 فردا لكل مائة من السكان .

مما تقدم يتبين أن مساهمة الهجرة الدولية في إحداث الزيادة السكانية أكبر من مساهمة الزيادة الطبيعية وانعكس هذا على التركيبة السكانية بالدولة .

وبالنسبة للنمو السكاني توضح بيانات تعدادات السكان 1975،1980،1985،أن عدد السكان المواطنين قد تضاعف بين عامي 1975 ، 1995 بمقدار 2.9 مرة في حين أن عدد السكان غير المواطنين قد تضاعف 5.1 مرة خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن معدل نمو السكان غير المواطنين خلال هذه الفترة بلغ 8.2%، ويزيد هذا المعدل عن نظيره بين المواطنين والذي بلغ 5.3% .

وكان معدل نمو السكان غير المواطنين أكثر من ضعف نمو السكان المواطنين خلال الفترة (1975-1980) حيث بلغت هذه المعدلات 14.9%،7.3% على الترتيب، وفي الفترة (1980-1985) انعكست الصورة حيث شهدت هذه الفترة نموا سكانيا لصالح المواطنين نتيجة لاسباب عديدة منها الزيادة الطبيعية ، حيث بلغ معدل نمو السكان لكل من المواطنين وغير المواطنين 6.2%،5.4% على الترتيب.

وبالنسبة للقوة العاملة توضح الإحصاءات الرسمية أن نسبة القوة العاملة المواطنة بلغت 9% في نهاية عام 1995 في حين بلغت نسبة القوة العاملة غير المواطنة 91% وتشير التقديرات

المستقبلية إلى أن القوة العاملة المواطنة سوف تنخفض إلى 8.6% في عام 2000 ثم إلى 7.9% في عام 2005بافتراض ان معدلات الهجرة الخارجية للعمالة كماهي علية حاليا وعدم اتخاذ الدولة سياسات تنظيمية جديدة لاستقدام القوى العاملة من الخارج وبافتراض انخفاض متوسط معدل نمو القوة العاملة المواطنة سنويا (5.7%) عن متوسط معدل نمو القوة العاملة غير المواطنـــــة سنويا (6.8%) .

الخدمات التعليمية

حرصت الدولة على دعم وتطوير قطاع التعليم بكافة مراحله وانواعه بهدف رفع كفاءته ليكون مواكبا لروح العصر ومجاريا للثورة العلمية والمعلوماتية والتقنية ، وحققت مسيرة التعليم طفرة كمية ونوعية ونهضه شاملة تمثلت في زيادة أعداد الطلبة والمدارس والكليات وفي تحسين مستويات الأداء تلبيتا لحاجات المجتمع ، فعملت على تطوير التعليم الأساسي والتعليم الثانوي العام ليكون أكثر إستيعابا للنواحي العلمية والتطبيقية ، كذلك تطوير التعليم الفني والمهني وتحسين نوعيته بالإضافة إلى تحسين مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية , كما ان الانفاق على الخدمات التعليمية بالدولة يعد حسب رأى الخبراء الدوليين بالمقارنة بمعدلات الانفاق علىمستوى دول مجلس التعاون الخليجي من أعلى المعدلات مما يدل على مدى رعاية واهتمام الدولة بالتعليم .

ويتسم الانفاق على التعليم بالنمو المطرد ، تلبية للطلب المتزايد على التعليم وتشير البيانات إلى أن الانفاق الحكومي على التعليم العام بلغ عام 2000 نحو 3638 مليون درهم وهي تمثل 17.7 % من الانفاق الحكومي الاتحادي لنفس العام ، وفي عام 2001 بلغ نحو 3637 مليون درهم وهي تمثل 17.3 % من إجمالي الانفاق الاتحادي وفي عام 2002 بلغ نحو 3976 وهو يمثل (18.4) %

، وبلغ نصيب الطالب من الانفاق على التعليم العام نحو (11.5) الف درهم عام 2001 ، (12.9) الف درهم عام 2002 .

كما تشيرمعدلات الأداء في خدمات التعليم الحكومي بالدولة الى تطور ملحوظ ، حيث يتراوح عدد الطلبة لكل معلم بنحو 14.9 خلال العامين 2001 ، 2002 ، كما انخفض عدد التلاميذ لكل فصل خلال الفترة من 23.8 طالب عام 2001 ، إلى 23.6 طالب عام2002 ، وانخفضت نسبة الأمية لجملة السكان من 14.9 % عام 2001 إلى 13.8 % عام 2002 .

إرتفع عدد المدارس في التعليم الحكومي العام إلى 740 مدرسة في العام الدراسي 2002/2001 مقارنة بحوالي 728 مدرسة في العام الدراسي 2001/2000 ، بينما انخفض عدد الطلبة من 316 الف طالب وطالبة في العام الدراسي 2001/2000 إلى 307 الف طالب وطالبة في العام 2002/2001 ، ويعزى تراجع اعداد الطلبة الى تنامي دور القطاع التعليمي الخاص ، اضافة الى القرارات المنظمة للقيد في المدارس الحكومية .

وتشارك مؤسسات التعليم الخاص في العملية التعليمية وبفاعلية كبيرة حيث إرتفع عدد مدارس التعليم الخاص إلى 448 مدرسة في العام الدراسي 2002/2001 مقارنة بحوالي 429 مدرسة في العام الدراسي 2001/2000 ، وأرتفع عدد الطلبة من 250الف طالب وطالبة إلى 276 الف طالب وطالبة في العام 2002/2001 .

وشهد التعليم العالي والجامعي بالدولة تطورا كبيرا تمثل في الزيادة الكبيرة في عدد مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات ومعاهد حيث بلغ عددها 24 مؤسسة حكومية وخاصة في العام الدراسي 2002/2001 ، وأرتفع عدد الطلاب بها من 56027 طالب وطالبة في العام الدراسي 2001/2000 إلى 56362 طالب وطالبة في العام الدراسي 2002/2001 ، ويلاحظ إرتفاع نسبة الأناث في التعليم العالي والجامعي حيث بلغت 68 % من

مجموع الطلاب في العام الدراسي 2002/2001 وهذا مؤشر إيجابي في المجال الإجتماعي .

الخدمات الصحية

شهدت الدولة تطورا مستمرا في خدماتها الصحية ، يواكب التطور السريع في كافة أنشطة قطاع الخدمات ، فتم إنشاء الكثير من المنشآت الصحية العلاجية والوقائية والمراكز الطبية المتخصصة ، وتم تفعيل العمل بنظام البطاقات الصحية لتطبيق نظام سجل العائلة المرضي ، وأرتفعت أعداد المستشفيات لتصل إلى 37 مستشفى حكومي ، 28 مستشفى خاص عام 2002 ، كما أرتفع عدد الأسرة إلى نحو 6987 سريرا بالمستشفيات الحكومية ، و 1081 سريرا بالمستشفيات الخاصة في نفس العام بواقع 466 فرد لكل سرير . واقتضت الزيادة السكانية ، زيادة عدد العيادات الحكومية وانتشارها في أنحاء الدولة ، فأرتفع عددها ليصل إلى 132 عيادة حكومية ، 1817 عيادة خاصة عام 2002 ، كما وصل عدد عيادات الصحة المدرسية (11) عيادة ، ولقد أدى زيادة عدد المنشآت الصحية وتحسين مستويات الأداء إلى ارتفاع عدد الأطباء البشريين إلى 3936 طبيبا بالمستشفيات والعيادات الحكومية ، 4225 بالقطاع الخاص في عام 2002 بواقع 463 فردا لكل طبيب ، كما أرتفع عدد الممرضين ليصل إلى 9511 ممرض وممرضة بالقطاع الحكومي ، 2705 بالقطاع الخاص

ونتيجة للتوسع في تقديم الخدمات الصحية وارتفاع تكلفتها بسبب التطور التقني ، أرتفع الانفاق الحكومي على الصحة ليصل إلى 1641 مليون درهم عام 2002 بينما كان في عام 2001 نحو1609 وارتفع نصيب الفرد من الانفاق الحكومي على الخدمات الصحية

لقد كرمت الأديان السماوية المرأة وقضت على مبدأ التفرقة بينها وبين الرجل في القيم الانسانية المشتركة كما قضت علىمبدأ التفرقة بينهما أمام القانون وفي الحقوق العامة , فلقد وضع الاسلام المرأة في موضعها , كما أن الاهتمام بالمرأة يسايرالاتجاهات الحضاريةلاتصالة بقضايا تحريرالمرأة ، هذا وتتمتع المرأة في الدولة بمكانة كبيرة منذ زمن بعيد, إذ كانت تمثل ركيزة أساسية للأسرة وتلعب دورا محوريا في الحياة ، ولقد نالت المرأة الإماراتية اهتمام صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، حيث حرص سموه على أن تتضمن مواد الدستور جميع الحقوق والواجبات للمرأة شأنها شأن الرجل .

وإذا كانت الدولة تعطي أهتماما لمعالجة التركيبة السكانية وأهتماما اكبر بالعنصر البشري في عملية التنمية ، فالمرأة هي أحد المحاور الهامة في هذا المجال وهي صاحبة الدور الفعال للعديد من الأدوار المطلوب تنفيذها .

كما قامت الحكومة و الجعميات النسائية من خلال مراكز الأمومة والطفولة بتنفيذ برامج تربوية و تثقيفية تمكن المرأة من تعليمها وتثقيفها وتزويدها بالبرامج الاجتماعية التي تمكنها من إدارة الأسرة وتربية النشئ بكفاءة وامكانيات عالية.

و يعتبر تزايد مشاركة المرأة في العمل المنتج إضافة إيجابية لدفع حركة المجتمع اقتصاديا و إجتماعيا و ثقافياً .

لما كان سوق العمل يحتاج للطاقات البشرية المواطنة بجانب الرجل ، فلقد أخذت المرأة دورها من خلال إتاحة فرص التعليم والتدريب أمامها و لأعلى المستويات في العديد من المجالات ، وبالتالي ممارسة العمل الاداري والفني في المجال التعليمي والصحي والأمني والإداري حتى إرتقت أعلى الدرجات وتحملت المسئوليات الهامة بكفاءة وإقتدار .

وقد توجت جهود النهوض بالمرأة كعنصر فعال ومنتج ، بوضع الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة والتي قامت على مرتكزات أربعةهى :-

دستور الدولة وما ورد فيه من حقوق عديدة للمرأة ، دعم خطوط النسيج الاجتماعي للإبقاء على قوة وترابط العلاقات الاجتماعية وخاصة في المجال الأسري ، تحقيق المزيد من المنجزات في العديد من المجالات وخاصة المجال الاقتصادي ، الحفاظ على الهوية المجتمعية عن طريق التمسك بالثقافة العربية الاسلامية .

لقد أدى التعليم إلى زيادة كفاءة المراة وبالتالي زيادة نسبة مساهمتها في قوة العمل في دولة الإمارات ، فخلال المسيرة التنموية أصبح للمرأة الإماراتية موقعا مميزا على خارطة التعليم والعمل ، فأرتفعت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل المواطنة من 5.9 % عام 1985 إلى 13 % عام 1995 إلى 22.4 % عام 2002 ، وتتركز مساهمة المرأة في قطاع الحكومة الاتحادية حيث أصبحت نسبة مساهمتها 20.1 % مقارنة بجملة القوى العاملة المواطنة عام 2001 ، وبلغت نسبتها في قوة العمل المواطنة في الحكومات المحلية ما يقرب من 19.5 % وفي القطاع العام 18.6 % وفي المنشآت الخاصة 12.2 % من إجمالي قوة العمل المواطنة عام 2001 .

ومن المكتسبات التي نالتها المرأة مؤخرا إتساقا مع التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية للمرأة ودعما لحقوقها ، تمثيلها في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة بخمس أعضاء من السيدات في اول مشاركة نسائية في العمل البرلماني بالدولة ، وهو يمثل مرحلة مهمة نحو دخول المرأة مجال العمل النيابي .

بتوجيه ودعم من صاحبة السموالشيخة / فاطمة بنت مبارك حرم صاحب السمو رئيس الدولة رئيسة الاتحاد النسائي العام ، اصدرمجلس الوزراء في العام الحالي 2003 قرارا بالموافقة على

إنشاء مجلس أعلى للأمومة والطفولة ليكون أعلى سلطة في الدولة تعنى بشئون الأمومة والطفولة ، تبعه صدور المرسوم الإتحادي في يوليو 2003 بإنشاء ذلك المجلس ليكون رافدا حقيقيا للنهوض بالأسرة الأماراتية وبشئون الأمومة والطفولة .

البيئـــــــة

البيئة هي الاطار الذي يمارس فيه الانسان نشاطة الانتاجي والاجتماعي , وقد تمكن بواسطة العلم و التكنولوجيا من استغلال المواردها الطبيعة بما تحتويه من نظم بيئية متجددة وغير متجددة واستمرالانسان في تطبيق كل ما يتوصل إليه من معرفة لتسخير البيئة لرفاهية حياته ، لقد شهد علم الاقتصاد تطورا هاما في مناهج بحث الظواهر الاقتصادية وأنبثق منه فرع جديد هو الإقتصاد البيئي بعد أن شهد أواخر القرن الماضي ما يسمى بالتدهور البيئي ، حيث تم البدء في مناقشة المواضيع المتعلقة بالبيئة مثل أدخال الضرر البيئي في حسابات الناتج القومي وحساب الناتج المحلي الإجمالي الأخضر الذي هو عبارة عن القيمة السوقية للإنتاج في الدولة لمدة عام ناقصا تكلفة الآثار البيئية ، وأصبح للبعد البيئي مكانة في دراسات الجدوى للمشروعات الزراعية والصناعية .

ولقد أدرك الانسان ان تدهور البيئة يعود لعوامل عديد منها الإقتصادية ، فهناك أسراف في استخدام المعادن والوقود ، كما أن هناك تضخم هائل للإنتاج والاستهلاك جاء على حساب موارد البيئة وارتد إليها في صورة مخلفات ، فأنتشر التلوث في البر والبحر والجو ، وكان من أثر نشاط الانسان المكثف التغير في معالم البيئة متمثلة في زيادة نسبة ثاني اكسيد الكربون والارتفاع التدريجي لحرارة الأرض وتآكل طبقة الأوزون والتصحر الناتج عن قطع الغابات والرعي الجائر .

من ذلك تتوقع الأوساط الاقتصادية أن يكون حماية البيئة من التدهور في مقدمة الموضوعات الاقتصادية التي يهتم بها اقتصاد القرن الجديد .

فمنذ عام 1992 تم أصدار " أعلان ريو للبيئة والتنمية " ، وأصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدف لكل دول العالم ، كما أصبحت البيئة احد محاور التنافس في ظل تحرير التجارة العالمية وسوف نشهد السنوات القادمة قيودا على صادرت الدول إلى اسواق العالم ما لم تراعي تلك الدول إعتبارات حماية البيئة .

لقد أولت دولة الإمارات موضوع البيئة أهمية بالغة ، وجاء انشاء الهيئة الاتحادية للبئية عام 1993 تاكيدا لهذا الاهتمام وعلامة بارزة في مسيرة العمل البيئي ، فالمحافظة على البيئة أحد أهم الثوابت في فكر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، وهدفا استراتيجيا يسعى دوما إ ليه ، فلقد تحققت بفضل توجيهات سموه انجازات رائدة في مجال حماية البيئة والحياة الفطرية ، وأصبحت الدولة من النماذج الفريدة المتميزة في هذا المجال ، مما جعلها تحتل مكانه مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتحظى بأحترام وتقدير المجتمع الدولي لإعتبارها حماية البيئة هدفا رئيسيا لسياساتها التنموية ولكونها تبذل جهودا مكثفة في ظل ظروف بيئية قاسية لمعالجة مشكلة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء وتنمية موارد المياه وتحسين البيئة البحرية وحمايتها من التلوث علاوة على الحفاظ على الثروة السمكية والحيوانية ، وأنشئت المحميات الطبيعية لحماية العديد من الكائنات الحية من الأنقراض ، وأعدت برامج لدراسة الحياة النباتية والحيوانية والفطرية في الدولة ، بالإضافةإلى إستصلاح إ ستزراع الصحراء والتي تعتبر واحدة من أهم الإنجازات الخالدة لصاحب السمو رئس الدولة .

1 ــ الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي

يشكل التبادل التجاري البيني أهمية خاصة للمجموعات والتكتلات الاقتصادية في العالم ، فمن خلال التبادل التجاري يمكن فتح قنوات عديدة لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وتوسيع وتعميق الطاقة الاستيعابية للاقتصادات المحلية .

ولقد أولت دول مجلس التعاون هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها ضمن أشكال التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها ، مما دفع عملية تعزيز و تطوير التجارة البينية لدول المجلس ، وايجاد تعرفه جمركية موحدة ، على سلم الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها .

وفي إطار هذا الحرص أدرج الاتحاد الجمركي ضمن البنود الأساسية للإتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي ، وعلى الرغم من أن الأنظمة الجمركية تطورت بشكل كبير في دول المجلس ، إلا أن الوصول إلى اتفاق حول التعرفه الجمركية الموحدة قد تأخر بعض الشيئ مما أنعكس على حجم التجارة البينية بين دول المجلس .

إن إقرار قادة دول المجلس في قمتهم الثالثة والعشرين قيام الاتحاد الجمركي وتنفيذه على ارض الواقع في الاول من يناير 2003 ، لهو إنجاز يحسب لدول المجلس وهي خطوة في الإتجاه الصحيح لإنشاء سوق خليجية مشتركة ستتوج تلك الخطوة اقرار العملة الخليجية الموحدة عام 2010 .

إن إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون يعني قيام تكتل اقتصادي أكثر قدرة على التفاوض وتحقيق مصالحة مع المجموعات الاقتصادية في ظل عالم يشهد تكتلات اقتصادية تقوم على التنافس

ولا تدع مجالا للكيانات المنفردة ، وتتمثل الآثار الإيجابية لقيام الاتحاد الجمركي في :

- زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي .
- تذليل المعوقات (الحواجز الجمركية) التي تواجه أنتقال السلع ذات المنشأ الوطني بين الدول الخليجية وأعتبارها تنتقل في دولة واحدة .
- كبر حجم السوق أمام الانتاج الوطني وقطاع التجارة تقوية الوضع التفاوضي وزيادة فرص الحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى .
- الاستفادة من ميزة الدولة الاولى بالرعاية بين دول المجلس دون انسحابها على باقي دول المنظمة التجارة العالمية .

ويقسم العمل بالإتحاد الجمركي الخليجي إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: بدأت مع قيام الاتحاد الجمركي بموجب البرنامج الزمني منذ بداية عام 2003 وتستمر حتى نهايته وتتركز على قيام المراكز الجمركية البينية للدول الأعضاء على العمل على استكمال الإجراءات الجمركية بإقامة الاتحاد الجمركي.

لمرحلة الثانية : تبدأ مع بداية عام 2004 وتستمر لمدة عام ، وقد حددت مهمة المراكز الجمركية البينية الأعضاء بهذه المرحلة في تدعيم روابط إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس وتعزيز الثقة به والإستفادة من النتائج الإيجابية للمرحلة الأولى .

المرحلة الثالثة : يبدأ العمل بها مع بداية عام 2005 ويتم فيها إلغاء المهام الجمركية للمراكز البينية للدول الأعضاء في ضوء النتائج التي تحققت في المراحل السابقة وفق التقارير الدورية للجنة المكلفة بلإشراف على تنفيذ الاتحاد الجمركي ، مع ملاحظة ما ورد في الفقرة (د) من المادة الأولى من الإتفاقية الاقتصادية لدول مجلس

التعاون الخليجي والتي تنص على أنتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية ،و مع الأخذ في الأعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي الممنوعة والمقيدة .

وعلى صعيد دولة الإمارات ، فإن هذه الخطوة ستحقق التكامل الداخلي من الناحية الجمركية ، كما أنها ستساهم في تطبيق القانون الجمركي الاتحادي بالإضافة إلى رفع كفاءة الكوادر الوطنية .

2 ــ دور الشباب في المجتمع

يمثل الشباب القضية الأهم في المجتمع الأماراتي فهم عماد الحاضر وقادة المستقبل ولهم وبهم تزدهر الدولة ، ومن أجلهم تسخر الإمكانيات فهم خير إستثمار وأعظم مورد وهم المرآة الصادقة لمدى تقدمها ، وكل سياسة تنموية تتطلب المشاركة الكاملة لجميع الموارد البشرية ، بإستغلال طاقاتها على جميع المستويات ، والشباب عماد نهضة الأمم ومعقد آمالها وبناة حضارتها ، وهذا ما تؤكده التجارب الوطنية للدول ، واستنادا إلى أن الشباب هم الهدف والوسيلة لعمليات التنمية ، فإن الشباب مطالبون بالتجاوب مع سياسات وبرامج التنمية واستكمال مقومات حركة التطوير في إطار السياسات والبرامج العامة لكل دولة ، كما أن على المجتمع ضرورة تشجيع الشباب على المشاركة في جميع نواحي الحياة وعدم تهميشهم أو تحجيم دورهم أو الحكر على آرائهم وإشراكهم في وضع السياسات الخاصة بهم وإدراج مشاكلهم ضمن اولويات خطط التنمية و ذلك لضمان مشاركتهم بفاعلية في العملية التنموية .

وهذا يتطلب النظر إلى الدور المتميز للشباب في الحياة العامة ومجالات خدمة المجتمع حتى تنمو لديهم روح الولاء والانتماء للوطن وإستثمار قدراتهم في عمل يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع ، لذا لابد من مشاركة الشباب وادماجهم في عملية التنمية و وتعويدهم على ممارسة الحياة الديموقراطية وكذا فنون الإدارة في التنظيمات والجمعيات العامة والأهلية.

وبالرغم من أن هناك اختلاف و تباين في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والنفسي بين شباب المجتمع الا أن هناك ثوابت فكرية تكمن في ضرورة زيادة الاهتمام و تنمية الوعي بمشاكل عمل الشباب وابعاد وإنعكاسات البطاله ، من هذا المنطلق يمكن التركيز على عدد من الاتجاهات العامة من بينها :

- الحرص على إدماج الشباب في مجتمعهم وذلك بتجنب السياسات والممارسات السلبية التي تؤدي إلى أبعادهم عن مشاكل وقضايا الوطن .
- أهمية المشاركة الكاملة لسائر فئات الشباب ــ بغض النظر عن المستوى التدريبي والتعليمي ــ في قضايا ومشاكل المجتمع تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمساواة وبما بحفز الطاقات لديهم لبلوغ أهداف التنمية .
- مراعاة المتطلبات المتجددة والمتغيرة لتعليم الشباب وتدريبهم بما يتلاءم مع التطورات المحيطة بهم خاصة في مجالات العلوم الحديثة واستخدام التكنولوجيا والوسائل العلمية الحديثة .
- توعية الشباب بقيمة العمل بكافة اشكاله وصوره ووجوب إتقانه والإبداع فيه بما يحقق زيادة الإنتاج والازدهار الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية في المجتمع ، وكذلك تصحيح النظرة الاجتماعية الدونية السائدة لبعض المهن التي مازال العديد من المواطنين يرفضون الأنخراط فيها لأسباب مظهرية عادت على البلاد بآثار سلبية أهمها إستيراد العماله من الخارج .
- تشجيع الشباب على العمل في المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تشكل

حلقة هامة من النشاط الإقتصادي وتلبي حاجة ضرورية من حاجات المجتمع .

رابعا : توقعات الأداء الاقتصادي لعام 2003 **(رجوع للبداية)**

نتيجة لإنفتاح الدولة وإرتباط إقتصادها بالعالم الخارجي فمن المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي للدولة خلال هذا العام بما ستفرعنه الاحداث الجارية بالمنطقة ، وكذلك بمدى استقراراسواق النفط العالمية خاصة بعد معاودة العراق انتاجها للنفط هذا من ناحية ، كما ان للمناخ الاستثماري الجيد في الدولة وحجم الانفاق الحكومي على المشاريع الكبرى ، إضافة إلى حيوية ومرونته القطاع الخاص في التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة ، وكذلك اثر انخفاض أسعار الفائدة المصرفية في تحفيز الاستثمارات الجديدة في الدولة خاصة في مجال خدمات السياحة والعقارات والصناعة ، كما ان دخول الاتحاد الجمركي الخليجي حيز التنفيذ سيؤدي إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول مجلس التعاون ، كل هذه العوامل سيكون لها اثر بارز على اداء اقتصاد الدولة في الفترة المقبلة .

من المتوقع ان يحقق الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو قدره 4.7 % عن عام 2002 و ان تحقق القطاعات غير النفطية نمو نسبته 4% عن عام 2002 وأن ترتفع الاستثمارات في عام 2003 إلى 63.5 مليار درهم بمعدل نمو قدره 2.7 % عن عام 2002 وذلك بسبب زيادة في استثمارات مشاريع النفط والغاز وتطوير مناطق صناعية في إمارة أبو ظبي خاصة في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة ، وكذلك هناك مشروعات في إمارة دبي مثل

تطوير ميناء جبل علي وزيادة في مشروعات قطاع العقارات واستقطاب شركات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والأعلام ، كما سيتم في إمارة عجمان أطلاق مشروع اول محطة متكاملة لمعالجة النفايات السائلة في منطقة الخليج ومشروع محطة للطاقة في المنطقة الحرة بالحمرية بإمارة الشارقة .

كما يتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري من 38 مليار درهم عام 2002 إلى 44 مليار درهم عام 2003 بسبب توقع زيادة الصادرات من 182 مليار درهم إلى 195 مليار درهم رغم توقع زيادة الواردات من 144 مليار درهم عام 2002 إلى 151 مليار درهم عام 2003.

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLES

(Million Dirhams)

المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	*2002	2001	2000	1999	المتغيرات الاقتصادية
- Population (000)	3754	3488	3247	3033	ـ السكان (ألف نسمة)
- Workers (000)	2031	1929	1738	1632	ـ المشتغلون (ألف مشتغل)
- Gross Domestic Product	260648	254236	257979	201797	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- G.D.P. (Exc. Oil Sector)	188502	179246	171289	152003	ـ الناتج المحلي الإجمالي عدا القطاع النفطي
- G.D.P. (At Constant 1995 Prices)	225724	221751	214327	190884	ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1995)
- Gross National Income	265227	259648	264191	206848	ـ الدخل القومي الاجمالي
- Net National Income	226484	222708	228992	174990	ـ الدخل القومي الصافي
- Disposable Income	225434	221614	227942	173990	(ـ الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح
- National Saving	56826	62575	75383	37363	ـ الإدخار القومي
- Final Consumption Expenditure:	168608	159039	152559	136627	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	44228	41800	39885	36262	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	124384	117239	112674	100365	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	61776	60178	57398	53916	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	182143	179124	183018	133950	ـ إجمالي الصادرات السلعية
- Total Imports	143725	136961	128574	116495	ـ إجمالي الواردات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	38418	42163	54444	17455	ـ الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	90195	85778	80424	73032	ـ صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Current Account Balance	30923	36545	50504	12785	ـ الميزان الجاري
- Overall Domestic Liquidity	209600	194961	183965	166705	ـ السيولة المحلية الإجمالية
- Wages And Salaries	75767	70924	65597	59718	ـ حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)
-General Consumer Price Index Number (1995=100)	117.0	113.7	110.7	109.2	ـ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100 = 1995)

*** Preliminary**

*** أولية**

Ministry Of Planning

وزارة التخطيط

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

INDICATORS	*2002		2001		2000		1999		المؤشـــرات
	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	
Per Capita : -									**حصة الفرد من:**
- Gross Domestic Product	**18.9**	**69.4**	**19.9**	**72.9**	**21.6**	**79.5**	**18.1**	**66.5**	**ـ الناتج المحلي الإجمالي**
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	**16.4**	**60.1**	**17.2**	**63.6**	**18.0**	**66.0**	**17.1**	**62.9**	**ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1995)**
- Gross National Income	**19.3**	**70.7**	**20.3**	**74.4**	**22.2**	**81.4**	**18.6**	**68.2**	**ـ الدخل القومي الاجمالي**
- Net National Income	**16.4**	**60.3**	**17.4**	**63.8**	**19.2**	**70.5**	**15.7**	**57.7**	**ـ الدخل القومي الصافي**
- Disposable Income	**16.3**	**60.0**	**17.3**	**63.5**	**19.1**	**70.2**	**15.6**	**57.4**	**ـ الدخل القومي (المتاح)**
- Final Consumption Expenditure:	**12.2**	**44.9**	**12.4**	**45.6**	**12.8**	**47.0**	**12.3**	**45.0**	**ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :**
- Government Final Consumption	3.2	11.8	3.2	12.0	3.4	12.3	3.3	12.0	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	9.0	33.1	9.2	33.6	9.4	34.7	9.0	33.0	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- National Saving	**4.1**	**15.1**	**4.9**	**17.9**	**6.3**	**23.2**	**3.3**	**12.3**	**ـ الإدخار القومي**
- Gross Fixed Capital Formation	**4.5**	**16.5**	**4.7**	**17.3**	**4.6**	**17.7**	**4.8**	**17.8**	**ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت**
- Total Exports	**13.2**	**48.5**	**14.0**	**51.4**	**15.4**	**56.4**	**12.0**	**44.2**	**ـ الصادرات السلعية**
- Total Imports	**10.4**	**38.3**	**10.7**	**39.3**	**10.8**	**39.6**	**10.5**	**38.4**	**ـ الواردات السلعية**
- Total Imports (Exc. Re-Exports)	**6.5**	**24.0**	**6.7**	**24.6**	**6.8**	**24.8**	**6.6**	**24.1**	**ـ صافي الواردات (عدا اعادة التصدير)**
*** General Average of Wages**	**9.0**	**33.1**	**9.0**	**33.2**	**9.3**	**34.2**	**9.0**	**33.1**	*** المتوسط العام للأجر**
*** General Average of Labour Productivity**	**24.8**	**91.0**	**25.3**	**93.0**	**26.4**	**96.8**	**22.8**	**83.6**	*** المتوسط العام لأنتاجية العامل**

* Preliminary

* أولية

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

Sectors	*2002	2001	2000	1999	القطاعات
The non Financial Corporations Sector :-	**217184**	**213614**	**220086**	**168978**	**قطاع المشروعات غير المالية :-**
-Agriculture,Live Stock and Fishing	9499	8862	9047	7551	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	72871	75687	87372	50450	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	72146	74990	86690	49794	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	725	697	682	656	*المحاجر
-Manufacturing Industries	36673	35132	34762	26539	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	5125	4890	4615	4416	-الكهرباء والغاز والماء
-Construction	17988	17446	16857	16621	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	24361	22838	22268	21535	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	5734	5435	5026	4720	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	20177	19595	17247	15247	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	20388	19662	19068	18384	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	4368	4067	3824	3515	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**17935**	**16845**	**14862**	**13663**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**28756**	**27029**	**25561**	**22458**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	2205	1940	1641	1556	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	5432	5192	4171	4858	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**260648**	**254236**	**257979**	**201797**	**المجموع**
Total Of Non Oil Sectors	**188502**	**179246**	**171289**	**152003**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

* Preliminary

* اوليـــــــة

CURRENT ACCOUNT BALANCE

ميزان الحساب الجـــــــاري

(Mn.Dh.)

(مليون درهم)

	ITEMS	*2002		2001		2000		1999		البيـــان	
1	GOODS AND SERVICES (Net)	28853		33399		46354		9655		السلع و الخدمات (صافي)	1
1--1	TRADE BALANCE:-	38418		42163		54444		17455		الميزان التجاري (صافي) :-	1--1
	Total Exports:	182143		179124		183018		133950		اجمالي الصادرات :	
	- Crude Oil	62240		65203		79462		45186		ـ النفط الخام	
	- Petroleum Products	12118		9471		7130		7082		ـ المنتجات النفطية	
	_Gas	12423		13132		13971		8200		ـ الغاز	
	- Other Exports	7912		7537		7146		6736		ـ صادرات اخرى	
	- Free Zone Exports	26020		24948		20189		16618		ـ صادرات المناطق الحرة	
	- Non-monetary Gold(Gold Bullion)	7900		7650		6970		6665		ـ الذهب غيرالنقدي(سبائك ذهبية)	
	- Re-Exports	53530		51183		48150		43463		ـ اعادة التصدير	
	Total Imports:		143725		136961		128574		116495	اجمالي الاستيرادات:	
	- Emirates Imports		108100		103371		99864		95161	ـ الواردات للامارات	
	- Free Zone Imports		25725		24586		20510		13493	ـ واردات المناطق الحرة	
	- Non-monetary Gold(Gold Bullion)		9900		9004		8200		7841	ـالذهب غيرالنقدي (سبائك ذهبية)	
1--2	Services(Net) :		9565		8764		8090		7800	الخدمات (صافي):	2--1
	- Tourism	4890	13410	4405	12188	3900	11080	3720	10810	ـ السياحة	
	- Transport	3155	4275	2991	4035	2870	3880	2770	3700	ـ النقل	
	- Direct Purchases by Gov. Abroud + Expenses of Diplomatic Missions	1460	1385	1320	1257	1200	1100	1120	900	ـ مشتريات مباشرة للحكومة من الخارج+ نفقات البعثات الدبلوماسية	
2	Property,Enterprenurial Income and Other Transfers with World(Net)	2070		3146		4150		3150		دخل الملكية وعائد التنظيم وتحويلات جارية اخرى مع العالم الخارجي(صافي)	2
2--1	- Property, Enterprenurial Income	23720	5400	24120	5520	24300	5600	22600	5100	ـ دخل الملكية وعائد التنظيم	1--2
2--2	- Workers Remittances		15200		14360		13500		13350	ـ تحويلات العاملين	2--2
2--3	- Officil Grants		940		994		950		900	ـ المنح و الهبات الأخرى	3--2
2--4	- Other Current Transfers		110		100		100		100	ـ تحويلات جارية اخرى	4--2
3	CURRENT ACCOUNT BALANCE	30923		36545		50504		12805		اجمالي الحساب الجاري	3

* Pre.

* أوليـــــــة

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Constant 1995 Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الثابتة لسنة1995

Sectors	*2002	2001	2000	1999	القطاعات
The non Financial Corporations Sector :-	**184342**	**183163**	**178275**	**159495**	**قطاع المشروعات غير المالية :-**
-Agriculture,Live Stock and Fishing	9090	8500	8733	7346	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	48653	52853	51972	45997	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	47956	52181	51310	45360	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	697	672	662	637	*المحاجر
-Manufacturing Industries	34691	33362	33120	25390	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	4970	4748	4487	4244	-الكهرباء والغاز والماء
-Construction	16970	16490	16170	16026	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	22500	21146	20676	20032	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	5245	4990	4645	4453	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	18682	18313	16211	14177	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	19420	18906	18618	18454	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	4121	3855	3643	3376	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**17480**	**16244**	**14207**	**13201**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**27129**	**25547**	**24296**	**21430**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	2120	1862	1599	1516	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	5347	5065	4050	4758	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**225724**	**221751**	**214327**	**190884**	**المجموع**
Total Of Non Oil Sectors	**177768**	**169570**	**163017**	**145524**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

* Preliminary

* اوليـــــــة

CONSUMER PRICES INDEX NUMBERS

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

(1995 = 100) (100=1995)

Major Expenditure Groups	*2002	2001	2000	1999	الوزن weight	مجموعات الأنفاق الرئيسية
General Index Number	**117.0**	**113.7**	**110.7**	**109.2**	**100.00**	**الرقم القياسي العام**
-Food,Beverages & Tobacco	115.1	114.5	113.4	112.8	**14.43**	ـ الطعام والشراب والتبغ
-Clothing &Foot Wear	116.2	115.5	114.2	113.5	**6.74**	ـ الملابس وملبوسات القدم
-House Rent &Related House Items	104.3	99.0	96.1	96.2	**36.14**	ـ الأيجارات وملحقات السكن
-Furniture & Related Items	118.4	117.5	116.4	112.0	**7.40**	ـ الأثاث والتأثيث
-Medical Care & Health Services	150.0	138.8	132.5	125.7	**1.85**	ـ العناية الطبية والخدمات الصحية
-Transport & Communication	135.1	133.3	130.3	126.2	**14.93**	ـ النقل والأتصالات
-Recreational , Education & Cultural Services	131.0	125.0	115.2	114.6	**10.29**	ـ خدمات الترفيه و التعليم والثقافة
-Other Goods & Services	117.9	117.0	116.2	113.0	**8.22**	ـ سلع و خدمات اخرى

*Preliminary *أولية

BASIC ECONOMIC INDICATORS IN A.G.C.C. FOR YEAR 2001

المؤشـــرات الإقتصـــادية الأساسية فـــي دول مـــجـــلس التعـــاون الخليجي لسنـــة 2001

INDICATORS	دولـة الكويت Kuwait	سلطنـة عمان Oman	دولـة قطر Qatar	المملكة العربية السعودية K.S.A	دولـة البحرين Bahrain	الإمارات العربية المتحدة U.A.E	المؤشـــــــــرات
- Population (Thousands)	2243	2399	574	22751	714	3488	ـ عدد السكان (ألف نسمة)
-Average Population Growth(1995-2001) (%)	3.0	2.0	2.7	3.2	3.6	5.4	ـ متوسط النمو السكاني (1995 -2001) (%)
- Population Density (Person / Km)	126	8	50	10	1010	42	ـ الكثـافـة السكانية (فرد / كم)
- Percentage of Labour Force to Population (%)	36.2	30.5	55.3	27.7	43.4	59.6	ـ نسبـة القوى العاملـة إلى السكان (%)
- Per Capita Agriculture Product (Us. $)	57	167	127	419	83	692	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)
- Fish Production (Th. Ton)	7.8	110.8	4.4	60.8	12.5	113.0	ـ إنتاج الأسماك (ألف طن)
- Crude Oil Production (Th. B. / D.)	1948	960	681	7961	181	2126	ـ إنتاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)
- Crude Oil Reserves (Bill.B.)	96.5	5.9	15.2	262.8	0.1	97.8	ـ إحتياطي النفط الخام (بليون برميل)
- Natural Gas Production (Bill.Cu.M./ Year)	10777	15495	40722	163030	11665	52590	ـ إنتاج الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب / سنة)
- Natural Gas Reserves (Bill.Cu.M.)	1557	859	14611	6201	92	6003	ـ إحتياطي الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)
- Refineries' Production of Oil Products (Th.B. / D.)	820.0	87.7	90.0	1930.0	266.3	544.8	ـ انتاج المصافي من المشتقات النفطية (ألف برميل / يوم)
- Water Production (Bill. Gallon)	118.0	22.8	32.0	300.0	28.9	172.7	ـ انتاج المياه (بليون جالون)
- Electric Energy Generates (Gigawatt / Hour)	31536	9450	10222	137388	6656	42739	ـ الطاقة الكهربائية المولدة (جيجاوات / ساعة)
- Energy Consumption Equivalent to Oil (Th.B. /D.)	305	140	398	1810	241	724	ـ إستهلاك الطاقة (ألف برميل مكافئ نفط / يوم)
- Per Capita Manufacturing Product (Us. $)	970	688	1657	823	1642	2743	ـ متوسط تصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية (دولار أمريكي)
- Gross Domestic Product (Us.$ Mn.)	32579	19791	16056	184333	7671	69227	ـ الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)
- Average increase in G.D.P. (%)	-8.5	0.4	-1.9	-1.0	-1.1	-1.4	ـ معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
- G.D.P. Per Capita (Us. $ Th.)	14.5	8.2	28.0	8.1	10.7	19.9	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
-Final Consumption Expend.Per Capita(Us.$ Th.)	10.8	5.4	12.6	5.2	7.3	12.4	ـ متوسط نصيب الفرد من الانفاق الإستهلاكي النهائي (ألف دولار أمريكي)
- Inflation Rate (%)	1.7	-1.0	-0.7	-0.8	0.5	2.7	ـ معدل التضخم (%)
- Percentage to G.D.P.(%) :-							ـ النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%):-
*Agriculture	0.4	2.0	0.5	5.2	0.8	3.5	* قطاع الزراعة
* Mining & Quarrying Sector	45.9	43.3	56.8	34.9	25.7	29.8	* قطاع الصناعات الإستخراجية
* Manufacturing Sector	6.7	8.3	5.9	10.2	11.9	13.8	* قطاع الصناعات التحويلية
* Construction Sector	2.5	2.2	3.5	6.2	3.8	6.9	* قطاع التشييد
* Trade, Restaurants & Hotels Sector	7.0	12.3	5.8	7.2	8.5	11.1	* قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
* Transport, Storage & Communication Sector	5.1	6.5	3.7	4.4	7.5	7.7	* قطاع النقل والتخزين والإتصالات
* Government Services Sector	16.0	10.1	14.6	17.9	16.4	10.6	* قطاع الخدمات الحكومية
* Commodity Imports	23.8	27.3	17.1	17.4	57.5	53.9	* إجمالي الواردات السلعية
* Commodity Exports	50.0	56.5	61.0	39.5	72.3	70.5	* إجمالي الصادرات السلعية
* Gross Investments (Gross Capital Formation)	8.7	12.9	20.9	19.1	13.0	24.8	* الإستثمارات الإجمالية (إجمالي تكوين رأس المال)
* Final Consurnption Exenditure	74.6	65.0	45.2	64.4	68.2	62.6	* الإنفاق الإستهلاكي النهائي
*Surplus or Deficit in Government Budget	22.1	-4.1	0.8	-3.9	-1.0	-7.0	* الفائض او العجز في الميزانية الحكومية

Source : - The Joint Arab Economic Repot 2002
- Ministry of Planning - U . A . E
- Annul Statistical Report 2002 - OAPEC
- Statistical Bullentin - Sec. Gen.- AGCC

المصدر : - التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002
- وزارة التخطيط ــ دولة الإمارات العربية المتحدة
- التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2002 - الأوابك
- النشرة الأحصائية -الأمانة العامة - مجلس التعاون